

## وثيقة



### «سي آي إيه» في عام 1986: حرب طائفية لإطاحة الأسد

السورية من استعمال القوة المفرطة ضد المتظاهرين، ظناً منها أنهم جميعهم إخوان... مما سيتسبب بانفجار طائفي بين العلويين والسنة في المجتمع السوري». أما «المرحلة الأخيرة التي ستضمن اندلاع حرب أهلية»، وفق وكالة الاستخبارات، فهي «تدفق المقاتلين والأسلحة من الدول المجاورة»، وبالأخص من العراق، «الذي سيرزّد الثوار والضباط السنة المنشقين بكمية من الأسلحة كافية لبدء الحرب». ويلفت معهد «ليبرتريان» إلى أن هذا المخطط يتماشى مع تقرير سري آخر صدر عام 1983 دعا إلى تحويل العراق إلى «قاعدة للهجوم» على سوريا.

ثم تنتقل الوثيقة إلى الحديث عن «النتائج المرجوة» التي من شأنها أن تصبّ في مصلحة واشنطن، ومن ضمنها «وجود نظام سني في سوريا يسيطر عليه رجال الأعمال المعتدلون»، الذين، في نظر الإدارة الأميركية، سيكونون موالين للغرب بعكس النظام البعثي، إذ إنهم «سيسعون إلى استقطاب المساعدات والاستثمارات الغربية لتعزيز القطاع الخاص في الاقتصاد السوري، ما سيفتح الطريق أمام توطيد العلاقات مع الحكومات الغربية».

وفي ما يخص الصراع مع إسرائيل، تشير وكالة الاستخبارات إلى أن رجال الأعمال «قد يدعمون القضايا العربية، ولكن انشغالهم في الحفاظ على مصالحهم الخاصة وتوسيع أعمالهم التجارية، فضلاً عن رغبتهم في تقويض قدرات الجيش ونفوذه، ستدفعهم إلى تجنب أي صراع مع إسرائيل». وتخلص الوثيقة إلى التحذير من تداعيات انهيار النظام البعثي وصعود «المتطرفين الذين سيسعون لإقامة دولة إسلامية قد تعمق العداء لإسرائيل وتحول سوريا إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية».

(الأخبار)

نشر معهد «ليبرتريان» الأميركي تقريراً عن وثيقة لوكالة الاستخبارات الأميركية (سي آي إيه)، رفعت السرية عنها حديثاً، تتناول سيناريوات محتملة عدة قد تؤدي إلى «انهيار النظام السوري» في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد. ووفق التقرير، تعود الوثيقة إلى عام 1986، أي في وقت كانت تخوض فيه دمشق «حرباً سرية قذرة مع إسرائيل والغرب، وكانت وسط أزمة دبلوماسية جعلتها شبه معزولة عن العالم».

يقول المعهد إن الوثيقة المؤلفة من 24 صفحة وبعنوان «سوريا: سيناريوات حول تحوّل سياسي دراماتيكي»، والتي، وفق مدير وكالة الاستخبارات المركزية، «تقدّم عدداً من السيناريوات المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى إطاحة الرئيس الأسد»، تناقش إمكانية «اندلاع حرب أهلية مشابهة لتلك التي تشهدها سوريا منذ عام 2011».

ففي الصفحة الثانية، تتحدث الوثيقة عن «ثورة سنّية يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات واسعة النطاق... قد لا يتمكن النظام من سحقها في حال انضم إليها كبار الضباط السنة في الجيش السوري... الأمر الذي سيمهد الطريق لنشوب حرب أهلية».

وتناقش وكالة الاستخبارات «أرجحية» أن تقوم «جماعة الإخوان المسلمين بقيادة التمرد على الرغم من هزيمتها في الثمانينيات»، مؤكدة وجود «توترات عميقة قد تنمو وتشعل موجة من العنف الطائفي».

فوفق الوثيقة، السيناريو هو كالاتي: «في حال استخدم النظام السوري القوة المفرطة لقمع الإخوان، يُمكن الاستفادة من ذلك واستخدامه كدليل على رغبة النظام في الانتقام من جميع المسلمين السنة، ما سيدفع جماعات سنّية أخرى (غير الإخوان) إلى النزول إلى الشارع... حينها، ستكتف الحكومة

## يوصلك اشتعاله

خلال اليومين الماضيين، على محور دوار المصري باتجاه كتلة النجار. وأكدت مصادر ميدانية سورية أن ازدياد عدد المفخّخات أجبر عناصر الجيش على الانسحاب المؤقت نحو خطوط خلفية تسمح بوصول الدعم والمؤازرة، في ظل ضرورة تشكيل خط دفاعي لتثبيت تحصينات جديدة تمنع المسلحين من مدّ نفوذهم داخل الحي.

ولفتت المصادر إلى أن إجمالي سيطرة المسلحين لا تتناسب على الأرض مع الزخم الإعلامي لوسائل إعلام المعارضة، التي زعمت السيطرة على الحي بالكامل، منذ الساعات الأولى على بدء الهجوم. وأكدت أن إجمالي الكتل السكنية التي تقدم المسلحون عبرها، لا تتجاوز 20%.

وتزامن الخرق الجديد للمسلحين في المنشية مع استهدافهم لعدة مناطق سكنية داخل الحي بعدد من القذائف الصاروخية، إضافة إلى قصف حي السحاري المجاور شمالاً، وأحياء عدة واقعة تحت سيطرة الجيش في المدينة.

مصدر ميداني لفت إلى أن عمليات الجيش مستمرة داخل الحي، وسط مشاركة مهمة للطائرات الحربية خلال ساعات النهار، قبل أن تنكفي في فترة ما بعد ظهر أمس بفعل عوامل الطقس.

وذكر المصدر أن الجيش تمكن من تدمير عتاد ثقيل يعود إلى المسلحين، إضافة إلى قتل عشرات من المهاجمين منذ بدء هجومهم على الحي المشرف على خطوط إمداد المسلحين عبر الحدود الأردنية.

المصدر الميداني قلّل من أهمية الخرق، ورأى أن القوات السورية قادرة خلال ساعات الصباح على استئناف تحرك وحدات المشاة، بتغطية سلاح الجو والمدفعية، بهدف تثبيت نقاط ترمي إلى إعادة التمركز في المحور المشنعل، ورفض فكرة خسارة النقاط الجديدة بشكل نهائي، إذ إن ذلك يعني تصعيداً خطيراً على سياق عمليات الجيش العسكرية، على الجبهة الجنوبية لمدينة درعا. وذلك في ضوء الحديث عن مصالحتات قابلة للإنجاز في ريف درعا الجنوبي، قد تؤدي إلى خسارة المسلحين مناطق مهمة قريبة من الحدود الأردنية.

أشارت «الهيئة العليا» المعارضة، أمس، إلى أنها تريد إجراء «مفاوضات مباشرة» مع وفد الحكومة السورية، خلال جولة محادثات جنيف المرتقبة. وقال المتحدث باسم «الهيئة»، سالم المسلط، لوكالة «رويترز»، إن المعارضة ملتزمة بموقفها حول استثناء مشاركة الرئيس السوري بشار الأسد في أي دور مستقبلي، حتى في المرحلة الانتقالية، مضيفاً أن «الثمن الباهظ الذي دفعه الشعب السوري سيضيع لو بقي الأسد في السلطة».

أما في الميدان، فقد استمرت الاشتباكات العنيفة بعد ساعات على احتواء الجيش السوري للوضع الميداني في حي المنشية، جنوب مدينة درعا. وتركز تقدم الفصائل المسلحة،



تصف المصادر الجنرال الأميركي ديفيد بنزابوس بـ«عزّاب الموت»، (أرشيف)



النيابية، التابعة لـ«المجلس الأعلى الإسلامي» بزعامة عمّار الحكيم، حبيب الطرقي، إن «الحديث عن تأييد التحالف الوطني للمؤتمر بعيد عن الصحة»، لافتاً في حديثه إلى «الأخبار» إلى أنه «ليس من الحكمة تقييم مؤتمر قبل الإطلاع على مخرجاته وبيانه الختامي».

ويصف رئيس «مركز التفكير السياسي»، إحسان الشمري، المؤتمر بـ«محاولة جديدة من بعض القوى السنّية لترتيب أوراقها لمرحلة ما بعد داعش، ومواجهة الاستحقاقات والتحديات المرتقبة»، مشيراً إلى أن «المؤتمر لا يعدو كونه إعلامياً كسابقاته من المؤتمرات، لذا فإن فرص نجاحه ستكون ضئيلة».

العبيدي ضد الجبوري. ويبدو من طبيعة الوجوه المشاركة استبعاد ما يُطلق عليهم اسم «السنة المعتدلين» من حضور المؤتمر، إذ إن النائب في «ائتلاف الوطنية» الذي يرأسه إياد علاوي، عبد الكريم عبطان، قال إنه «لم يُدع أي نائب سني من الائتلاف لحضور المؤتمر»، مشيراً في حديثه إلى «الأخبار» إلى أنه «يعارض إقامة أي مؤتمرات تخص الشأن العراقي في الخارج».

بدوره، تجنّب «التحالف» إبداء أي موقف رسمي بشأن المؤتمر، عازياً ذلك إلى «عدم اطلاعه بشكل كامل على المؤتمر وشخصياته»، في حين قال المتحدث باسم «كتلة المواطنين»

ذاته على «ضرورة وحتمية خيار التسوية».

وخلال لقائه السفير البريطاني فرانك بيكر، أمس، قال الجبوري في بيان صدر عن مكتبه إن «التسوية الداخلية لن تنجح إلا إذا ترافقت معها تسوية إقليمية»، داعياً إلى «أهمية طي صفحة ما قبل وبعد 2003 بسلبياتها، والبدء بمصالحة تمهد لدولة المواطنة التي نطمح لها».

وتلقت المصادر إلى أن مقاطعة الجبوري و«الحزب الإسلامي» الذي ينتمي إليه، مردها إلى الخلافات العميقة مع تيار النجفي، وتحديدًا بعد الاتهامات التي أثارها وزير الدفاع المقل خالد